

إشكاليات الإعلام في عصر العولمة

قبل أن نتطرق إلى إشكاليات الإعلام في ظل العولمة من خلال بعض الفرضيات، يجب أن نقف قليلاً عند مفهوم العولمة. لا نعتقد أن هناك مفهوم معاصر أستخدم في مطلع هذا القرن استخدامات متعددة ومتنوعة مثل العولمة. لقد أصبح هذا المصطلح ملاذاً للصحافيين والاقتصاديين والسياسيين يحتمون به عندما يسعون لشرح الظواهر المعقدة والمتشابكة: يحمل، تارة، هذا المفهوم بمضامين يعجز عن حملها، ويفرغ، طورا، من محتواه ويصبح لا يعني شيئاً.

هكذا نجد أن العولمة هي سبب الازدهار هنا، وسبب البؤس هناك حيث ينسب لها تزايد الإنتاج في هذه المنطقة وانخفاضه في تلك. يحملونها مسؤولية استئراء ظاهرة البطالة في هذه الدولة و ينسبون إليها الانطلاقة الاقتصادية التي تعيشها تلك الدولة، والتي أدت امتصاص عددا لا يستهان به من البطالين كما يراها البعض وراء انخفاض الأجور في هذه المنطقة من الكرة الأرضية وارتفاعها في تلك المنطقة!

إن مصدر العولمة اقتصادي أسهمت فيه جملة من العوامل، وتجلت تأثيراتها في العديد من المجالات: السياسي والدبلوماسي والقانوني والاجتماعي والثقافي

إذا كان لوسائل الاتصال الفردية والجماعية دور أساسي في امتداد تداعيات العولمة في الميادين المذكورة أعلاه، فما هو تأثير العولمة في الإعلام؟ هل يكمن في تغيير طبيعة الإعلام؟ هل يكمن في مضمونه؟ هل يكمن في رؤيته للجمهور؟ هل يكمن في تغيير طبيعة المؤسسة الإعلامية؟ قبل التفكير في الإجابة على هذه الأسئلة التي نفضل صياغتها في شكل فرضيات يمكن التأكيد على ما يلي:

من الصعوبة بمكان الفصل التعسفي بين الأداة التكنولوجية والمضمون الذي تحمله. فكل أداة تكنولوجية جديدة تسعى لتلبية حاجات اجتماعية وثقافية مختلفة عن تلك التي سبقت، وتحمل مضامين غير محايدة ومختلفة.

الفرضية الأولى: مظاهر التغيير في الوسيلة الإعلامية

يلاحظ أنه في ظل العولمة بدأت مكانة وسائل الاتصال الفردية في التزايد، بشكل متفاوت من مجتمع إلى آخر، بدءاً من " الووكمان " في نهاية السبعينيات (ووكمان Walkman هو الاسم التجاري لشركة سوني وهو جهاز محمول مستخدم لتشغيل شرائط الكاسيت وشرائط الفيديو كاسيت . جهاز سهل الحمل يسهل الاستماع)، إلى ظهور جهاز الكمبيوتر الذي أصبح خير دليل على فردانية الوسيلة. إذ أنه يسمح بالاستهلاك الفردي للمضامين الثقافية والإعلامية، مثل متابعة برامج التلفزيون عبر شاشة الكمبيوتر

الفرضية الثانية: التوجه نحو القنوات المتخصصة

رافق بروز العولمة التوجه نحو إنشاء محطات إذاعية وقنوات التلفزيونية متخصصة بدءاً من الثمانينات. إن هذه المحطات والقنوات لا توجه موادها إلى جمهور أقي، بل تتجه إلى جمهور عمودي موجود بفعل وشائج الاهتمام، الهواية، المهنة، التخصص. هكذا برزت قنوات تلفزيونية تاريخية، وأخرى رياضية، وأخرى علمية أو سينمائية، وغيرها من القنوات المتخصصة. إن التزايد الكبير في عدد القنوات زرع مكانة القنوات الإعلامية السابقة التي كانت تتسم بالطابع العام. هذا الأمر لا يتجلى في تناقص عدد جمهور هذه القنوات ومنتبعتها فقط، بل أدى إلى إعادة النظر في هذا الجمهور حيث لم تعد البرمجة الإذاعية والتلفزيونية تخاطب الجمهور كأمة، أو كشعب واحد وموحد وراء أهداف، ومثل، وقيم، وتجارب اجتماعية وعاطفية في عصر العولمة التي بدأت تقوض سلطة وصلاحيات " الدولة الوطنية"،

الفرضية الثالثة: التوجه نحو القنوات الخاصة

أن النجاح الإذاعي أو التلفزيوني في عصر العولمة لا يقاس بالقيمة المضافة في المجال الثقافي والمعرفي، وبالمنفعة الاجتماعية، بل يقاس بالعائد التجاري. هذه الحقيقة جعلت القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية التابعة للقطاع العام تخوض رهان وجودها، إذ أجبرت على محاذاة القنوات التابعة للقطاع الخاص في تمويلها: أي البحث عن مصادر التمويل في قطاع الإعلان. بهذا نلاحظ أن برامج القنوات العامة أصبح تتماهى مع برامج القنوات الخاصة مما دفع بعض الباحثين إلى التساؤل عن الجدوى من القنوات التلفزيونية العمومية في أوروبا الليبرالية. هذا التغيير لا يمكن في اعتقادنا أن يفهم إذا ابتعدنا عن إشكالية الدولة الوطنية، وإعادة النظر في طبيعتها وفي وظيفتها في ظل العولمة بإمداداتها المختلفة في المجال

الثقافي والإعلامي والاقتصادي. ولا تتجلى صورة هذا التغيير إذا استبعدنا عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي من خلال عملية اندماج الشركات المنتجة للإعلام، والثقافة، والترفيه، والتسليّة، وقطاعات تجارية ومالية واقتصادية أخرى.

الفرضية الرابعة: التوجه نحو " تسليع" الثقافة والإعلام

أن إرادة " تسليع" المواد الثقافية لم تأت نتيجة للتطور المنطقي لنمط الإنتاج السائد في هذا البلد أو ذلك فقط، بل بدأت تفرضه تلك الإرادة السياسية التي تمارس الضغوط على المنظمات مثل المنظمة العالمية للتجارة وعلى الدول لفرض قوانين السوق على الأفلام السينمائية، وبرامج التلفزيون، والصور، والأشرطة السينمائية. لقد استهجنّت الكثير من الأوساط هذه الضغوط وسعت وتسعى لمقاومتها، خاصة تلك التي تحمل حنين للماضي الذي يربط بين الثقافة والخدمة العمومية

الفرضية الخامسة: التداخل بين الترفيه والإعلام والثقافة

أصبح من الصعوبة بمكان الفصل بين المجالات التالية: الإعلام، الترفيه، الثقافة. لقد أصبح التعليم والتنقيف يقدم عبر الشاشة الصغيرة في قالب ترفيهي ولهوي يشجع من هم خارج البث التلفزيوني على الالتحاق بالبرامج من خلال استخدام الهاتف أو شبكة الانترنت. كما أن " صفحة الواب" قد وفرت للمستخدم القيام بعدة أشياء في الوقت ذاته، كان القيام بها يتم بشكل منفصل منذ حوالي قرن من الزمن : قراءة آخر الأخبار، الاستماع إلى الموسيقى أو إلى برامج الإذاعة، والبحث في الموسوعة عن مصطلح أو مفهوم، والمشاركة في لعبة اليانصيب إذا كان إسهام تكنولوجيات وسائل الاتصال الحديثة واضحا، ومؤكدا، في محو الفاصل بين هذه المجالات الثلاثة الذي كان سميكا في الستينيات والسبعينيات، فإنه لا يمكن إبعاد انعكاسات الاندماج في نشاطات الشركات الصناعية المختلفة في قطاعات غير متجانسة: نشر الصحف، الإنتاج الإعلاني، صناعة برامج تلفزيونية عامة أو تربوية، شركات البث التلفزيوني، صناعة الموسيقى والغناء، صناعة برامج الكمبيوتر ذات الأغراض المختلفة.

الفرضية السادسة: بين الاتصال والإعلام

في رصده للتحوّل الذي يشاهده عالم الاتصال، خاصة المرئي منه، استخلص الباحث الفرنسي دانييل بونيو إننا نعيش مرحلة الاتصال ضد الإعلام (2) لعل هذه المقولة توحى بضرورة إعادة النظر في مفهومنا للإعلام والاتصال ليس لتحريرهما من كل وهم، كأن نربط بين الاتصال والتفاهم، والإعلام والتحرر، بل للتأكيد على تطور الرؤية للإعلام والاتصال في ظل العولمة. لقد كنا نعتقد أن الإعلام يلزم الاتصال، ولا يوجد إعلام بدون اتصال، وحتى أن مؤرخي وسائل الإعلام يؤكدون

على أن القرنين السابقين كنا قرن الإعلام حيث ازدهرت صحف الرأي، و وسائل الإعلام ذات الطابع الإخباري: الإذاعة والتلفزيون وأواخر القرن الماضي، أي في زمن الاتصال إن النقل التلفزيوني المباشر لا يسعى لتقديم الإعلام بل يعمل على تغليب الاتصال، فهو يقدم لنا الإحساس وينفخ فينا عاطفة المشاركة واللقاء. لذا نلاحظ غلبة الفرجة في الإعلام المرئي. العديد من المواد الإخبارية التلفزيونية: روبرتاجات تلفزيونية، أفلام وثائقية، جرائد إخبارية، كلها أصبحت قطعة من الاستعراض والتمشيد، أي أن إنتاجها وتقديمها يخضع لمعايير الإنتاج الدرامي. وهذا ما يقلص الهامش بين ما هو واقعي وغير الواقعي أو الخيالي في وسائل الإعلام- سنعود إلى هذا النقطة في افتراض آخر- هذا إضافة إلى أن الحوارات الإذاعية والتلفزيونية أصبحت أقرب إلى الكلام الاستعراض Talk show. إن غلبة الاتصال في عصر العولمة هو، في حقيقة الأمر، غلبة الشكل وهذا ما يجرنا إلى مراجعة فهمنا للعلاقة بين الشكل والمحتوى

الفرضية السابعة: التفاوت بين الممارسة الإعلامية والتشريعات القانونية.

إن ممارسة الإعلام في عصر العولمة قد أحدث تغييرا واضحا في الآليات والمصادر التي كانت تقوم في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين بمراقبة المضامين الإعلامية المتداولة وقلصت من هامشها. فخلال هذه الفترة كانت الأداة التشريعية تتزامن مع الممارسة وفي بعض الأحيان تسبقها من باب الوقاية لقد أصبحت الأداة التشريعية تلهث للحاق بالممارسة الإعلامية قصد تقنينها. لقد أصبح بإمكان أي شخص أن يصدر صحيفة في شبكة الانترنت بدون الالتزام بقوانين النشر سواء تلك التي تنص على التصريح أو الترخيص، بل أن هذه القوانين أصبحت عتيقة أو قليلة الجدوى. كما أصبح بإمكان أي شخص أن يبيت برامج إذاعية عبر شبكة الانترنت أو يؤسس دار لنشر الكتب الإلكترونية والأغنية عبر الشبكة وغيرها. إن رجال القضاء مازالوا يفكرون في الطرق المسدودة التي وصلت إليها الممارسة الإعلامية في مجال الضمان القانوني لحق الرد في شبكة الانترنت، والمقاضاة في مجال الجرائم الناجمة عن النشر وجنحه.